شملت الاختطاف والقتل والتفجير وقطع الطرق واقتحام المباني

جرائم مروعة ترتكبها عناصر الحراك (القاعدي) في أبين ولحج والضالع

العناصر الخارجة على القانون اقتحمت مباني في أبين بهدف تحويلها إلى سكن شخصي

■ من آثار التخريب والدمار التي قامت بها العناصر التخريبية

محافظات / متابعات :

كشفت تقارير للسلطة المحلية في محافظات لحج وأبين والضالع عن جرائم مروعة ارتكبتها عناصر تخريبية خارجة على القانون مما يسمى بعناصر الحراك شملت القيام بعمليات اختطاف ونهب وتفجير واقتحام واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة والقيام بإطلاق نار والاعتداء على عدد من أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية وتفجير عبوات ناسفة في عدد من المباني الحكومية والخاصة.

جرائم الخارجين على القانون شملت إحراق عدد من البسطات لباعة من المواطنين ونهب المواد الغذائية

ففي مدينة الحوطة بمحافظة لحج أوضحت التقارير قيام تلك العناصر باقتحام المبنى السابع لتعاونية الشاطري الاستهلاكية بالحوطة وحوش النقل البري السابق وحوش سوق القات القديم ومساحة معمل البردين السابق ومساحة دار حجر و مبنى نادي الطليعة الرياضي ..وأراد المقتحمون تحويل تلك المباني إلى سكن شخصي لهم الا ان السلطات المحلية في المحافظة أخرجتهم من تلك المباني .

كما قامت تلك العناصر بإغلاق المجمع الحكومي من الصباح حتى المساء في منطقة الحبيلين بردفان وحاولت اقتحام وإغلاق مكتب التربية والتعليم في محافظة أبين , فيما قامت مجاميع من تلك العناصر بوضع براميل في الخط العام عند مفرق الراحة - ردفان ورفعت عليه العلم الشطري.

وأضافت التقارير أن العناصر التخريبية مارست الضغط والتهديد بالسلاح على أصحاب المحلات التجارية لإغلاقها في (ردفان - زنجبار - الضالع) واقتحمت مدرسة في عاصمة مديرية الملاح ردفان وأخرجت الطلاب بالقوة للمشاركة في الإضراب العام وقامت بالتهكم على أبناء المحافظات الشمالية المقيمين في عاصمة مديرية الملاح ورفع الأعلام الشطرية ورسمها على الجدران وعلى عدد من المباني والتهديد بالقتل لمن يقوم بإنزالها أو طمسها في مديرية الملاح ردفان لحج ومدينة الحوطة.. كما قامت بكتابة الشعارات المعادية للوحدة ورسم الأعلام الشطرية على الجدران في منطقة الديس الشرقية بمحافظة حضرموت.

ونوهت التقارير الى ان المدعو طارق الفضلي قام برفع الأعلام الشطرية على سطح منزله والسور المحيط به ووضع مكبرات الصوت التي تقوم بإذاعة وبث الأناشيد التي تكرس النزعة الانفصالية والتعبئة والتحريض.

وفيما يتصل بعمليات الاختطافات ورد في التقارير أن العناصر الخارجة على القانون أقدمت على اختطاف العقيد عبد الحكيم عمر سيف احد ضباط الدفاع الساحلي وهو من أبناء ردفان مع سيارته في منطقة احور -أبين.. واختطفت سيارة تابعة لبنك التسليف الزراعي فرع عدن وسيارة أخرى تابعة لشركة جوتن للدهانات وسيارة ثالثة تابعة للمواطن سالم فرج ادريس (احور – أبين) وسيارة رئيس محكمة جحاف الضالع وقامت بإطلاق النار على القطاع العسكري في ردفان حالمين , كما اختطفت سيارة رئيس محكمة شحن الابتدائية محافظة المهرة في منطقة أحور عندما كان يغادر مدينة عدن إلى المهرة لمباشرة عمله وسيارة تابعة لشركة جريكو - البريطانية وسيارة تابعة لمكتب الصحة بمديرية الوضيع في ابين و قاطرة مع سائقها سوري الجنسية في شقرة بأبين.

وعمدت تلك العناصر الى إطلاق قذائف على إحدى النقاط العسكرية غرب مدينة عتق بمحافظة شبوة وإطلاق النار على مقر البحث الجنائي بسيئون الوادي وإشعال الألعاب النارية ورمي الجنود بالزجاجات الحارقة في مدينة المكلا بحضرموت.

كما رصدت التقارير عدة حالات لاعتداء واقتحام مبانٍ في محافظة ابين بينها اقتحام المبنى السابق للسلطة المحلية في جعار والمبنى السابق لمكتب التربية والتعليم واقتحام المبنى السابق لمكتب الواجبات الزكوية والمبنى السابق لمكتب إدارة الضرائب ومبنى معهد أوراس للتعليم الفني في زنجبار والمبنى السابق لوكالة سبا للأنباء والمبنى السابق للتعاونية الزراعية والمبنى السابق للبنك الزارعي.

وكان الهدف من تلك الاقتحامات تحويل تلك المباني الى سكن شخصي لعدد من العناصر الخارجة على القانون.

وفي سياق عملياتها الإجرامية التخريبية حاولت العناصر الخارجة على القانون عرقلة الانتخابات التكميلية في الدائرة (296) دائرة الحصين - الشعيب بمحافظة لحج من خلال تحريض المواطنين على عدم المشاركة في الانتخابات التكميلية للدائرة ومحاولة منع وصول اللجان الأصلية الانتخابية إلى مقرات عملهم من خلال نصب النقاط المسلحة في مداخل منطقة الشعيب والحصين بغرض الاستفزاز وإرهاب المواطنين الذاهبين إلى المراكز الانتخابية والإدلاء بأصواتهم والقيام بالاعتداء وإطلاق النار على افرد الأمن ما أدى إلى إصابة مدير امن مديرية الحصين ومقتل احد المواطنين في الشعيب بالضالع وحجز المولدات الكهربائية في منطقة الرجاع والتي كانت متجهة إلى منطقة طور الباحة لتركيبها وإطلاق النار ووضع العبوات الناسفة على عدد من المؤسسات الحكومية والأمنية، منها تفجير عبوة ناسفة في بوابة غرفة الحراسة لمبنى محكمة جعار وتنفيذ هجوم مسلح على مبنى الأمن المركزي في مودية بأبين والتمركز على جبل الحديد في الضالع وإطلاق الأعيرة النارية وبشكل عشوائي على مبنى الأمن في مديرية الضالع ومبنى الأمن في المحافظة وعدد من النقاط العسكرية وبشكل مستمر وإطلاق النار والبوازيك والرشاشات على نقطة للنجدة في الضالع وتفجير سيارة قاسم العفيفي احد الضباط العسكريين من أبناء الضالع بعبوة ناسفة أدت إلى إحراقها أثناء وقوفها بجانب مستشفى النصر بالضالع وتفجير سنترال اتصالات أبين بمدينة جعار بعبوة ناسفة، ورمي الحجارة وإطلاق النار على أفراد الأمن وإصابة عدد من الجنود في الحوطة وردفان ولحج والضالع وإطلاق النار على النقطة العسكرية في منطقة قعوضة في حورة وادي العين بحضرموت.

وقامت عناصر التخريب الخارجة على القانون بإحراق الإطارات ورمي الحجارة في الطريق العام في حبيل جبر بردفان .. والتواجد المستمر لعدد من العناصر المسلحة أمام القطاع العسكري في منطقة حالمين ردفان وذلك لغرض الضغط على السلطة المحلية والتنفيذية والأمنية لإطلاق سراح المعتقلين ورمي قنبلة على أحد ضابط الأمن السياسي في مدينة الحوطة وإطلاق الأعيرة النارية على مركز شرطة الشيخ عثمان بمحافظة عدن وإحراق حافلة ركاب في هنجر فرزة المسيلة بمديرية الشيخ عثمان.

وواصلت العناصر الخارجة على القانون أعمالها التخريبية باختطاف سيارة تابعة للواء (35) في ردفان , وحسب دعوة من قبل المدعو طارق الفضلي وعدد من قيادات ما يسمى بالحراك قامت مجموعة مسلحة في زنجبار بمحافظة أبين وفي الحبيلين وحالمين والملاح والحوطة في لحج وفي الضالع بإرغام أصحاب المحلات التجارية على إغلاق محلاتهم بالقوة وإخراج عدد من الطلاب من مدارسهم للمشاركة في الإضراب وقام المشاركون من العناصر الخارجة على القانون بإطلاق الأعيرة النارية على أجهزة الأمن وإحراق الإطارات ورمي الحجارة وقطع الطرقات وإصابة عدد من الجنود ما أدى الى شل الحركة في تلك المناطق وإعاقة وصول عدد من الموظفين إلى أعمالهم وإغلاق عدد من المرافق الحكومية كالذي حدث في مدينة زنجبار وجعار وسبق ذلك أن قامت تلك العناصر بإصدار بيانات تدعو فيها المواطنين إلى المشاركة في عصيان مدني وإضراب كما استخدم المدعو / طارق الفضلي مكبرات الصوت من على منزله لدعوة المواطنين إلى إنجاح ما دعا إليه والقيام ببعض أعمال الشغب.

وقام عدد من العناصر الخارجة على النظام والقانون التابعة للحراك القاعدي بإشعال الإطارات على الطرقات وفي الشارع وقطع الطريق العام وإحراق عدد من البسطات (3بسطات) تابعة لباعة من المواطنين من المحافظات الشمالية في مدينة الحوطة وإطلاق النار على عدد من أفراد الأجهزة الأمنية واقتحام مخزن المؤسسة الاقتصادية في مدينة الحوطة ونهب المواد الغذائية.. كل تلك الأعمال المخلة بالقانون تمت تحت مبررات واهية وهي المطالبة بتخفيض الرسوم الجمركية ورسوم استخراج أرقام للدراجات النارية وهي تخفي في باطنها ذريعة للقيام بأعمال منافية للقانون تستهدف النظام والقانون وإقلاق السكينة العامة للمواطنين وبتعبئة وتحريض من عناصر ما يسمى بالحراك القاعدي.

ولعل في هذا التقرير الذي يكشف حقيقة تلك الجرائم والأعمال التخريبية والاعتداءات على المواطنين العُزل وجرائم السلب والنهب والتقطع والاختطاف التي ترتكبها عناصر ما يسمى الحراك القاعدي ' ما يدحض تماماً تلك المقولة التي تزعم بأن ما تقوم به تلك العناصر من أعمال وممارسات خارجة على النظام والقانون ' هي اعمال سلمية.

رئيس مصلحة الضرائب:

مشروع القانون الجديد سينهي الإعفاءات غير القانونية

صنعاء / متابعات :

بلغت إيرادات مصلحة الضرائب خلال عام 2009م حسب بيانات أولية حوالي 338 مليار ريال , بزيادة عن العام 2008م بنحو 27 مليار ريال منها خمسة مليارات ريال إيرادات السلطة المحلية , وبلغت الزيادة عن ربط الموازنة خلال العام بحوالي 30 مليار ريال وبنسبة 1 ٪ .

وقال أحمد أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب أن إيرادات شهر ديسمبر بلغت حوالي 30 ملياراً و581 مليون ريال وبزيادة عن ربط الموازنة بنسبة 11 ٪ , موضحا أن جهودا كبيرة ساعدت على تحقيق تلك الزيادة وتعاون بعض الجهات مشيرا إلى أن الوعاء الضريبي ما يزال كبيراً جدا ويحتاج إلى جهود كبيرة ليس من مصلحة الضرائب وحدها وإنما من جميع أجهزة الدولة لأن الفاقد الضريبي كبير بسبب الإعفاءات القانونية وغير القانونية بالإضافة إلى تحايل وتهرب ضريبي وتهريب أيضا وهذه كلها تشكل تقريبا من 50 إلى 80 ٪ من إيرادات مصلحة الضرائب , وهي نسبة تعادل مئات المليارات

وقال إن كبار التجار يتمتعون بإعفاءات دائمة ومستمرة تقوم بمنحها الهيئة العامة للاستثمار وكثير من أجهزة الدولة , وهناك إعفاءات غير دستورية تمنح لأولئك التجار, وإعفاءات تمنح بموجب أحكام القانون لأن في القانون ثغرات كبيرة تستغل من قبل البعض وهناك التوسع والإضافة , وإعفاءات تحت بنود كثيرة وأحيانا إعفاءات تحت مشاريع حكومية أو لجهات أخرى .

غير أن رئيس مصلحة الضرائب يعول كثيرا على مشروع القانون الجديد المعروض منذ ثلاثة أشهر على مجلس النواب لدراسته وإقراره في سد تلك الثغرات وإلغاء جميع الإعفاءات الضريبية , قائلا: الآن مشروع القانون الجديد عالج هذه القضية حيث يلغي جميع الإعفاءات ويتضمن حوافز استثمارية للمشاريع الحقيقية التي هي موجودة على أرض الواقع.

كما أن مشروع القانون الجديد خفض الضريبة من 35 ٪ إلى 20 ٪ للأرباح التجارية والصناعية وأعطى ميزة للمشاريع الاستثمارية المتميزة التي توظف عمالة وتستثمر أكثر من خمسة ملايين دولار وهي أنة فرض عليها ضرائب 15 ٪ بنقص 5 ٪ عن بقية المشاريع الأخرى , وأعطى مشروع القانون الجديد حوافز في مجال الاهلاك المتسارع وحوافز في مجال العمالة , بمعنى كلما وظفت عمالة كان من حقك أن تخصم 50 ٪ من كلفتها كميزة استثمارية وهذه الحوافز حسبت وفحصت من قبل منظمات متخصصة في البنك الدولي فوجدوا أنها أفضل من أية حوافز كانت تمنح , إنما هذه الحوافز تعطى للمشاريع الحقيقية الموجودة على الواقع وليس المشاريع الوهمية , كما أنها تشجع الاستثمار في مجالات معينة ومحددة ونتوقع أن يقر مجلس النواب القانون الجديد خلال الربع الأول من العام الجاري.

ويؤكد غالب أن مشروع القانون لم يقدم إلى مجلس النواب إلا وقد خضع لمناقشة شاملة وكاملة من جميع فئات المجتمع المستهدفة في هذا القانون سواء من قبل قطاع رجال الأعمال أو من الأكاديميين وجمعيات المحاسبين واتحاد العمال وكل المهتمين , كما تم الاستعانة بخبراء دوليين من دول عربية شقيقة وأيضا من خبرات دولية ممن ساهمت في إعداد كثير من مشاريع القوانين في اليمن , ومشروع القانون لم يرفع إلى مجلس الوزراء حتى تم الاتفاق عليه من جميع هذه الفئات وتم توقيع محضر على كل مادة من مواده مع الإخوة في قطاع الأعمال وخاصة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.

وحول جديد مصلحة الضرائب قال غالب إن المصلحة تنفذ برنامج إصلاح شامل , فهناك برنامج مع منظمة فياس مع مجموعة البنك الدولي وقعنا المرحلة الثانية , والآن العمل في الميدان وهناك إجراءات لتبسيط الإجراءات الضريبية بحيث أنها تختصر الوقت والجهد والكلفة للتعامل مع المكلفين ولدينا برامج أيضا لتطوير القدرات بالنسبة لموظفي المصلحة سواء داخل الجمهورية أو خارجها وهناك برنامج لعمل توعية بحيث أن ما يخص مصلحة الضرائب يجب أن يكون بأدلة مكتوبة وواضحة وموزعة سواء في برنامج في موقع المصلحة أو موزعة على جميع المكلفين , ونقوم حاليا بجهود أتمتة مصلحة الضرائب , أكملنا الدراسة الأولى للأتمتة ونتواصل مع كثير من الدول المانحة والمنظمات بهدف الحصول على تمويل إدخال الحوسبة في جميع أعمال مصلحة الضرائب.

وفيما يتعلق بضريبة المبيعات أوضح رئيس مصلحة الضرائب أنه كان هناك صراع مرير لتطبيق ضريبة المبيعات منذ عام 2001م وحتى الآن للأسف الشديد لم تطبق كاملة فهناك مجموعة من الإخوة في القطاع الخاص هم الذين يثيرون الزوبعة , إنما معظم القطاع الخاص وصلوا إلى وعي كامل انه لمصلحته ولمصلحة البلد يجب أن يطبق القانون , فقد كان هناك اتفاق مع الإخوة في القطاع الخاص عندما اجتمعوا بدولة رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبحضور الأخ وزير المالية وقيادة مصلحة الضرائب أن يتم الاستمرار في تنفيذ القانون بآلية متفق عليها لفترة انتقالية وخلال هذه الفترة يتم الاستعانة بشركة استشارية دولية تعيد مراجعة القانون وتقترح أي تعديلات تراها إذا كان هذا القانون لايتماشى مع التطبيقات الدولية ولايراعي الخصوصية اليمنية , ونحن طلبنا من الإخوة في القطاع الخاص ممثلا في الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية أن يوافونا بآرائهم وسلمناهم الشروط المرجعية لهذه الشركة , ولكن للأسف لم نتلق ردا منهم ونحن سننتظر فترة الستة أشهر إذا لم يتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فسنبدأ بتنفيذ القانون , وأعتقد الآن أن هناك قناعة كاملة لدى عدد كبير من القطاع الخاص الذين يتعاملون بالقانون ويفضلون التعامل بمقتضى روح القانون والدولة والحكومة عازمة على تنفيذ هذا القانون.

وأكد أنه لو كانت ضريبة المبيعات طبقت خلال الفترة الماضية لكانت العائدات منها كبيرة , وقال إن مبالغ كبيرة ضاعت على الدولة بسبب عدم تطبيق هذه الضريبة , فربط هذا العام لضريبة المبيعات هو 150 مليار ريال ولو كان القانون طبق لبلغت عائدات ضريبة المبيعات ضعف هذا الرقم , والحجة الوحيدة التي يتعلل بها من يعترض على تطبيق ضريبة المبيعات هي أنهم لايريدون أن يمسكوا حسابات منتظمة ولا أن يكشفوا دفاترهم لأن ضريبة المبيعات ضريبة غير مباشرة ويتحملها المستهلك لكن الإخوة في القطاع الخاص يحجمون عن تطبيقها بذريعة أن ضرائب الدخل عالية وأنهم سيتضررون من ذلك , ومع ذلك فالحكومة أوفت بوعدها وخففت ضرائب الدخل ومشروع القانون الذي تم الاتفاق عليه معهم معروض حاليا أمام مجلس النواب, وأعتقد أن من يعارض تطبيق القانون هم مجموعة بسيطة.

سجلت 14 مشروعاً بـ554 مليون دولار

المشاريع الاستثمارية الخليجية الأولى في اليمن خلال العام المنصرم

صنعاء / متابعات :

أشارت بيانات إحصائية رسمية إلى أن المشاريع الاستثمارية السعودية الجديدة خلال عام 2009 احتلت المرتبة الأولى من إجمالي عدد المشاريع العربية والعالمية المسجلة في اليمن البالغة 34 مشروعا عربيا وعالميا.

وأوضحت البيانات السنوية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار الحكومية أن الاستثمارات السعودية الجديدة المسجلة خلال عام 2009، ارتفعت إلى سبعة مشاريع، بعد تراجعها عام 2008 إلى أربعة مشاريع. وذكرت البيانات التي أوردتها «الاقتصادية» أن المشاريع السعودية السبعة المسجلة منها خمسة مشاريع مشتركة مع يمنيين، ومشروعان سعوديان 100 في المائة. حيث بلغت كلفة المشاريع الخاصة بالمستثمرين السعوديين، والمشاريع التي يشارك فيها اليمنيون نحو 6.427 مليار ريال (31.34 مليون دولار) بنسبة 66.6 في المائة للسعوديين وهي النسبة الأكبر.

وأفادت البيانات أن أكبر تلك المشاريع السعودية هي مشروع محطة تحلية المياه في محافظة الحديدة، وتصل نسبة السعوديين فيه 60 في المائة، مشروع صيد الأسماك وحفظها في عدن نسبة السعوديين 64 في المائة، مصنع للملابس في الحديدة، سعودي 100 في المائة، مطعم سياحي في صنعاء، سعودي 100 في المائة، المصنع السعودي اليمني للبناء المعزول في صنعاء، نسبة السعوديين 40 في المائة، جامعة ابن سينا في الحديدة، نسبة السعوديين 50 في المائة، مجمع لصيانة السيارات في صنعاء، نسبة السعوديين 49 في المائة. ولفتت البيانات إلى أنه رغم ارتفاع عدد المشاريع السعودية المسجلة العام الماضي، مقارنة بعام 2008، غير أن تكلفتها انخفضت، مقارنة بـ 33.302 مليار ريال (162.4 مليون دولار) قيمة أربعة مشاريع في عام 2008. وحسب البيانات فقد استحوذت الاستثمارات السعودية من حيث العدد على نسبة 50 في المائة من إجمالي المشاريع الخليجية المسجلة في اليمن خلال عام 2009. وأشارت البيانات إلى أن الاستثمارات الخليجية المسجلة توزعت على أربع دول خليجية فقط هي السعودية والإمارات، وقطر والكويت، وارتفعت إلى 14مشروعا خليجيا وبتكلفة 113.572 مليار ريال نحو (554مليون دولار) من 60.78 مليار ريال نحو (296 مليون دولار).

مناقشة الأوضاع الإنسانية للنازحين في المخيمات بصعدة

مناع يؤكد ضرورة تحسين مستوى أداء الخدمات الصحية للنازحين

صعدة / سبأ:

ناقش اجتماع عقد أمس بصعدة برئاسة المحافظ حسن مناع الأوضاع الإنسانية التي يعيشها النازحون في المخيمات وأثر فصل التيار الكهربائي عنهم ومستوى أداء الخدمات الطبية والرعاية الصحية وتوفر الأدوية والمستلزمات الطبية.

وفي الاجتماع الذي ضم وكيل المحافظة نعمان الرعيني ووكيل وزارة الصحة المساعد الدكتور عمر مجلي ومسؤولي مكتب الصحة والمنظمات والجمعيات وأعضاء المجلس التنسيقي لتنظيم عمل المنظمات ،تم استعراض تقرير مدير عام مكتب التخطيط مقرر المجلس التنسيقي حول تشكيلة المجلس المكون من وكيل المحافظة ومدراء عموم الصحة و التخطيط والشؤون الاجتماعية واتحاد نساء اليمن وممثل عن المنظمات والجمعيات برئاسة محافظ المحافظة.

وتضمن التقرير مهام المجلس وأهدافه وخطة عمله ودوره في تنظيم عمل الجمعيات والمنظمات وتسهيل عملها الإنساني في خدمة النازحين .

وناقش الاجتماع آلية التنسيق المقترحة التي سيتبعها المجلس التنسيقي في تنظيم عمل المنظمات والتواصل والاتصال فيما بينها وكذا مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.

إلى ذلك استعرض الاجتماع الأعمال والأنشطة التي نفذتها المنظمات والجمعيات والمساعدات الإنسانية التي قدمتها خلال الفترة الماضية للنازحين داخل المخيمات وخارجها ودورها في تخفيف معاناتهم.

كما جرى استعراض الأنشطة والمساعدات التي تقدمها تلك المنظمات خاصة في فصل الشتاء الذي يعاني فيه النازحون من موجة الصقيع الباردة التي أثرت على أحوالهم الصحية.

ووجه المحافظ مناع بسرعة صرف فرش وبطانيات لمخيمات النازحين للوقاية من البرد القارس وإعداد كشف موحد يتضمن عدد النازحين في جميع المخيمات.

على صعيد متصل ناقش الإجتماع تقريرا مقدما من مسؤول التحصين في المحافظة حول عملية الإعداد والتحضير لتنفيذ عملية التحصين ضد أمراض الحصبة وشلل الأطفال التي تستهدف 134 الف طفل وطفلة دون سن الخامسة في مدينة صعدة ومخيمات النازحين ومديريات باقم وكتاف والحشوة .

كما ناقش الاجتماع دور المجالس المحلية في تسهيل عملية الفرق الميدانية والمتطوعين في تنفيذ حملة التحصين ودور المنظمات والجمعيات في تنفيذ التحصين داخل المخيمات ومساعدة القائمين على تنفيذه.

وفي الاجتماع أكد المحافظ مناع أهمية تضافر جهود الجميع في سبيل تنفيذ عملية التحصين من أجل سلامة وصحة الأطفال ووقايتهم من الأمراض الفتاكة والعمل على إنجاح عملية التحصين.

وأشار إلى أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات والجمعيات في مساعدة النازحين وتوفير احتياجاتهم وتقديم العديد من الخدمات لمخيماتهم.. مؤكدا أن قيادة المحافظة والسلطة المحلية ستقدم الدعم اللازم لتسهيل عمل المنظمات.

من جانبه أشار وكيل وزارة الصحة المساعد الدكتور عمر مجلي إلى أن تنفيذ عملية التحصين هي مهمة الجميع، مشددا على أهمية العمل كفريق واحد من أجل إنجاح الحملة.

وأكد مجلي أن قيادة وزارة الصحة ستوفر المواد الإيوائية والعلاجية التي تحتاجها المخيمات تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بتقديم الرعاية الكاملة للنازحين.